

الفرق بين النية قبل الزوال وبعد

عن الابطال اشد من صيانة تلك الصيامات بدليل شرع الكفارة فيه دون تلك ففي تجويزه بالنية المتقدمة والتأخر سعى في صيانتها عن الفوات فكانت الحاجة الى صيانتها اكثر واشد ثم الفرق بين ما قبل الزوال وبعد ان النية لا ينفذ يصح قبل الزوال عندنا وعند قولنا واحدا وبعد لا يصح عندها وكذا عندنا في اصح القولين فلو ساء ما بعد الزوال ما قبله لما افرقا في الصحة والفرق الثالث ان تقدم النية قبله شرط لصحة كل صوم وبالمناخنة لا يصح صوم ما فكانت المصلحة قبل الزوال اكثر والفرق الثالث ان الصوم المنوي هنا اكثر من المنوي ثم فكانت الحاجة الى الصحة والخروج عن العهدة هنا اكثر والفرق الرابع لو صححناه بالنية بعد الزوال جعلنا اكثر تابعاً للاولى وملحقاً به والقاعدة المطهرة الحاق الاقرب بالاكثر وهو الانسب والاقرب الى العود والفرق الخامس الحاجة ماسة الى تلاقى النية وتداركها او ايلال العيافة ونقل الحاجة الى تلاقىها في آخر العياف فانتهى والفرق السادس ما بعد الزوال الخارج عن الصلابة باتفاقنا بخلاف ما قبله والجواب عن الصلاة والزكاة والحج من وجوه الوجه الاول ان تلك العبادات لا تصح بنية متأخر فيها ونفها ولا كذلك الصوم فد على الفرق بينهما والوجه الثالث يشتر اتصال النية بتلك العبادات بخلاف الصوم والوجه الثالث في بطلان النية بالمنافاة الواقع بين النية وبين تلك العبادات ولا كذلك الصوم والوجه الرابع ان اول وقت تلك العبادات معلوم لكما هو اول وقت الصوم وهو ان يجاز الفجر لا يعلمه الا الحدائق ممن يعرف علم المواقيت والحساب فسقط اشتراط قران النية به ولا كذلك تلك العبادات فاذا تعدد القران فيه فقد تركنا لاصله وخصم فيه فنعى الرخصة الصورتين نفياً للعسر وتحقياً لليسر والوجه الخامس ان تلك العبادات

الخامس ان تلك العبادات لها اركان فاذا تأخرت النية خلا ركن منها عن النية فبطل فبطل ما بنى على الباطل بخلاف الصوم فان الكفارة او لا النهار الى اخره ركن واحد فلم يخلد ركن كالمعنى النية والوجه السادس ان الزمان متعين في الصوم بخلاف تلك العبادات فلا بد من التعيين في اول العبادات فيها والوجه السابع ان منع صحة الصوم بالنية المتقدمة او المناخنة يتضمن فوات مصلحة الاداء لاجاله على تقدير الغفلة والسيان ولا كذلك ثمه فان الوقت فيها متسع فاذا لم يصح الاولي يمكنه ان يؤخرها ثانياً والثالث الوقت لا تساعه والوجه الثامن اذا لم يصح بالنية المتقدمة او المناخنة لا يلزم تعلل مؤنة الفعول مع تعطله عن مقصوده بوجود المسالك ولا كذلك هاهنا والوجه التاسع ان الفاعل معنا الصحة بدون النية المتقدمة لا يلزم بطلان النية المتأخر لاجاله لانه يمكنه ان ينوي الشروع فيها في ذلك الحال اذا الشروع صحيح في الصلاة بعد ما شرع فيها بخلاف الصوم فكان منع الصحة بالنية المتأخر في الصوم اضراراً والوجه العاشر قد حثت الشرع على تحصيل هذه العبادات التي هي الصوم فشرع الرخصة في جواز تقديم النية بالاجماع فكذلك تأخيرها اذا وجدت في اكثرها احرازاً لفضيلتها ولا كذلك تلك العبادات ولهذا لم يوقفه على اشتراط الطهارة من الجنابة والنجاسة بخلاف الصلاة والوجه الحادي عشر ان الجزء الاول في غير الصوم شاق على النفس فكان تقديم النية اخلاصاً في تحمل المشقة لله تعالى وتعظيمه له والجزء من الصوم غير شاق على البدن اذ لا يخالف طبعه وعادته في غير الصوم حتى لو ترك الانسان وطبعه لا يوجد منه تقيض الصوم في اول اليوم غالباً فكان المستضيء للقران في الصوم محذوماً في التحريم عند تعيين اليوم اسأله او لا النهار يتوقف على الصوم الواجب عند وجود النية فاذا انواه استندت النية